

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السيارة فيات موديل ١٩٦٩ الواردة برسم السيدة / رجاء عبد السلام محمد عارف والمفرج عنها مؤقتا بالشهادة رقم م/٣٢٨٠ لسنة ١٩٧٠ بحرك الاسكندرية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والقوانين

المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السيارة ماركة بيجو ٥٠٤ موديل ١٩٧٣ الواردة باسم المهندسة / عزة محمد تركي والمفرج عنها مؤقتا بالبيان الجمركي رقم م/٣٩٣٢ من حرك الاسكندرية لسنة ١٩٧٣

مادة ٢ - يحظر التصرف في السيارة المعفاة طبقا لهذا القرار لمدة خمس سنوات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة عليها في تاريخ الإعفاء .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجمان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المتقولة والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - إعفاء متاجر محال السوق السياحي واستراحة الريميوم بمدينة الاقصر واستراحتي دنندة بقنا والبلينا بسوهاج من أداء نصف القيمة التجارية المستحقة عن المحال والاستراحات التي يستأجرونها من وزارة السياحة وذلك عن المدة من أول يناير سنة ١٩٧٠ حتى ١٢/٣١/١٩٧١

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٩٧٤ (٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٥ لسنة ١٩٧٤

بتشكيل مجلس لخدمات منطقة الخانكة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية المحددة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٣ بتخصيص حصيلة الـ ١٠٪ من أرباح الشركات الواقعة بدائرة الخانكة للصرف منها على خدمات المنطقة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر:

- مادة ١ - يشكل مجلس الخدمات بمنطقة الخانكة برئاسة محافظ القليوبية وعضوية كل من :
- ممثل عن الاتحاد الاشتراكي .
- رؤساء مجالس إدارة الشركات الواقع مركزها بالمنطقة .
- سكرتير عام المحافظة .
- رئيس مجلس مدينة الخانكة .
- مدير المديرية المالية بالمحافظة .
- ممثل وزارة الإسكان والتشييد بالمحافظة .
- ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية بالمحافظة .
- مدير مديرية القوى العاملة بالمحافظة .

مادة ٢ - يختص مجلس الخدمات بالإشراف على تنفيذ مقترحات الإصلاح بالمنطقة الصناعية بالخانكة ويتولى حل الأخص :

(١) لإجراء الدراسات التي تتعلق باحتياجات المنطقة من الخدمات العمرانية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع المحلي والتنسيق بينها حسب أولياتها لتنفيذ ما تقر منها .

(ب) بحث مشاكل المنطقة وتنفيذ المقترحات التي تقررها لاجتماعها .

(ج) تحديد المشروعات التي يتم الصرف عليها من حصة الـ ١٠٪ المخصصة لخدمات الاجتماعية المركزية وكذلك حصة الـ ٥٪ المخصصة لخدمات الاجتماعية وخدمات الإسكان من أرباح الشركات الواقعة داخل كردون المنطقة وذلك وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٣ لسنة ١٩٧٣

(د) اقتراح تقرير صفة المنفعة العامة للمشروعات والعقارات المراد نزع ملكيتها والاستيلاء المؤقت عليها وذلك بالنسبة للمشروعات الداخلة في المنطقة

مادة ٣ - يجوز لمجلس الخدمات أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجان يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز أن يعهد بها إلى رئيس المجلس .

مادة ٤ - يبلغ مجلس الخدمات تقاريره ونتائج أبحاثه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مديرية الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤

بتشكيل اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٥ بإنشاء

الاتحاد العام للغرف التجارية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

## قرر:

مادة ١ - ينشأ بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية - لجنة تسمى "اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية بباريس" لتمثيل المصالح الاقتصادية لجمهورية مصر العربية بغرفة التجارة الدولية بباريس وفقا لأحكام النظام الأساسي للغرفة .

مادة ٢ - تشكل اللجنة من أعضاء يمثلون قطاعات التجارة والزراعة والقطن والبنوك والنقل والسياحة والتأمين والتعاون وغير ذلك من القطاعات التي تمثل النشاط الاقتصادي .

مادة ٣ - يصدر وزير التموين والتجارة الداخلية - بمسند وافقة الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ولائحة النظام الأساسي للجنة ينوب فيها على الأخص ما يأتي :

(١) كيفية تشكيل اللجنة وشروط قبول الأعضاء ومدة العضوية وحالات إسقاط العضوية .

(ب) كيفية تدبير الأموال اللازمة للجنة .

(ج) القواعد المتعلقة بسير أعمال اللجنة وإصدار قراراتها .

مادة ٤ - لوزير التموين والتجارة الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مديرية الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات